الأمم المتحدة

A/60/532

الجمعية العامة

Distr.: General
3 November 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ١٢٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا

تقرير الأمين العام*

موجز

طلبت الجمعية العامة من الأمين العام في قرارها ٥٦/٢٧٠ أن يقدم تقريرا سنويا عن التقدم المحرز في تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ويقدم هذا التقرير المعلومات المرحلية المطلوبة إلى جانب معلومات مستكملة عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ المشروع منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/59/444). كما يقدم التقرير تقديرات الكلفة النهائية للمشروع، بالصيغة التي قدمها استشاريو التصميم، وتقديرات مستكملة للحيز المكتبي المطلوب لأمانة اللجنة وللوكالات والصناديق والبرامج وغيرها من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، الموجودة حاليا في أديس أبابا، سواء داخل مجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أو خارجه، استنادا إلى دراسة استقصائية للاحتياجات أجريت في وقت سابق من هذا العام. وقد أكدت الدراسة الحاجة إلى زيادة قدرة

* تأخر صدور هذا التقرير لإتاحة الفرصة لإعداد تقديرات منقحة للاحتياجات من الحيز المكتبي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى دراسة استقصائية لاحتياجات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أجريت في عام ٢٠٠٥.

091105 091105 05-58541 (A)
0558541

الاستيعاب لمبنى المكاتب الجديد المقرر بناؤه في مقر اللجنة، بالمقارنة مع التقديرات الأولية الواردة في الوثيقة A/56/672. وهذه الزيادة تعادل إضافة طابقين جديدين من الحيز المكتبي. وإذا وافقت الجمعية العامة على اقتراح تعزيز قدرة الاستيعاب لمبنى المكاتب الجديد ببناء طابقين جديدين مجموع مساحتهما ٧٥٠ ٢ مترا مربعا، فإن تغطية الكلفة الإجمالية الإضافية للمشروع سيتطلب تخصيص اعتمادات إضافية تحت الباب ٣٢، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تبلغ قيمتها ٥٠٠ ٦٧١ ٣ دولار، تمول وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٢ الذي ينظم استخدام صندوق الطوارئ وتشغيله، وعلى الأخص أحكام الفقرة (ب) (٢) من الجزء ألف من مرفق ذلك القرار.

أولا – مقدمة

١ – وافقت الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢٧٠ على تشييد مرافق إضافية للمكاتب في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا، تبلغ مساحتها الكلية حوالي ٧٧٠ ٦ مترا مربعا، واستخدام مبلغ ٨٠٠ ٧١١ ٧ دولار لهذا الغرض، يُمول ضمن الرصيد المتوافر في حساب التشييد الجاري.

٢ – وطلبت الجمعية العامة في نفس القرار أن تقدم إليها تقارير مرحلية سنوية. ويورد هذا التقرير معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ المشروع منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/59/444)، بما في ذلك معلومات عن تقديرات الكلفة النهائية التي قدمها استشاريو التصميم، كما يورد تحليلا مستكملا لاحتياجات أمانة اللجنة والوكالات والصناديق والبرامج وغيرها من الكيانات التابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا من الحيز المكتبي، ويوصي بخيارات لمعالجة مشكلة الافتقار إلى الحيز المكتبي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ثانيا – الحالة فيما يتعلق بتوفير البلد المضيف أراضي إضافية

٣ – أبلغ الأمين العام الجمعية العامة في تقريره السابق أن لجنة التخطيط لمدينة أديس أبابا وافقت رسميا على طلب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعديل مسار الطرق العامة وإغلاق مواقف السيارات التي تجتاز مجمعها الذي وُسِّع حديثا. وكانت تجري معالجةُ إضافةٍ تُلحق بالاتفاق مع البلد المضيف وتتضمن التخطيط المنقح للأراضي الموسعة، وتوسيع رقعةً مجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى حوالي ٢٦٠ ٢٧ مترا مربعا، مما يسمح بتعزيز أمن الموقع.

٤ – وقد وُضعت الصيغة النهائية للإضافة وأُحيلت إلى مكتب الشؤون القانونية شهادة ملكية تشمل الأراضي الإضافية التي وفرتها الحكومة الإثيوبية للجنة كإيجار دون مقابل. ولا تزال الوثيقتان تنتظران التوقيع عليهما.

ثالثا – الحالة فيما يتعلق بتطور المشروع

٥ – كانت عملية وضع التصاميم تسير قُدُما حين إعداد التقرير المرحلي السابق، وكان متوقعا أن تصبح التصاميم والتقديرات النهائية للبناء جاهزة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وتجدر الإشارة إلى أن المبنى الجديد تم تعديل موقعه داخل الأراضي الموسعة، عقب إعادة تقييم العوامل الأمنية، من أجل الوفاء بمعايير العمليات الأمنية الدنيا للمقر. وتطلب تغيير موقع البناية وتطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بمعايير العمليات الأمنية الدنيا للمقر إدخال بعض التعديلات في التصميم الأولي.

٦ - ونظرا لأن أديس أبابا تقع على صدع زلزالي، طلب المهندسون الهيكليون المتعاقد معهم لتنفيذ المشروع إجراء مزيد من فحوص التربة في أجزاء محددة من الموقع أثناء عملية وضع التصاميم للتحقق من البيانات الطبوغرافية المدونة سابقا. كما صدر تكليف بإجراء دراسة تقييمية للتفجيرات امتثالا لمتطلبات معايير العمليات الأمنية الدنيا للمقر.

٧ - وكشف التقرير الجيوتقني بصورة غير متوقعة ظروفا بالغة الشذوذ في التربة في أجزاء من المنطقة المخصصة لوضع أسس المبنى الجديد، مما استلزم تقوية أساس المبنى. وبالتالي كان من الضروري إعادة النظر في الجزء البالغ ٦٠ في المائة من وثائق البناء التي قدمها المهندسون المعماريون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، مما أدى إلى تأخير في إتاحة وثائق المشروع. ووُقع تعديل في عقد التصميم في آذار/مارس ٢٠٠٥ للقيام بذلك العمل.

٨ - واستنتجت دراسة الأخطار الأمنية وتقييم الانفجارات أن التدابير الأمنية التي يتضمنها التصميم النهائي، بما فيها تغيير موقع المبنى والمواصفات المتعلقة بتركيب زجاج الواجهة، وسمات التهوية، هي تدابير مناسبة وكافية.

٩ - وأكمل المهندسون المعماريون رسوم البناء والموصفات المنقحة، وأحيلت إلى الأمم المتحدة لاستعراضها في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وأدمج المهندسون في التصميم النهائي الذي قدموه كافة البرامترات المبينة أعلاه وخصصوا أعلى نسبة ممكنة من المساحة للمكاتب بالمقارنة إلى الأماكن العامة، كما حققوا أقصى قدر من استخدام الحيز المكتبي استنادا إلى معايير الحيز المكتبي المطورة في المقر في سياق المخطط العام لتجديد مباني المقر. وسيسمح مبنى المكاتب الجديد، وفقا للتصاميم، باستيعاب ٤٢٢ موظفا، مما يمثل زيادة قدرها ١١ في المائة بالمقارنة مع عدد الموظفين المقدر بثلاثمائة وثمانين موظفا في تقرير الأمين العام A/56/672.

١٠ - وعقب نشر إشعار الإعراب عن الاهتمام بعقد البناء على موقع مشتريات الأمم المتحدة في الإنترنت، وكذلك زيادة في الترويج في جريدة إنترناشيونال هيرالد تريبيون، استجابت ١٥ مؤسسة. ويجري حاليا وضع قائمة بأفضل الموردين للمشروع وإعداد وثائق عروض الأسعار. ومن المتوقع إكمال عملية استدراج العروض واختيار مقاول البناء ومنح العقد بحلول آذار/مارس ٢٠٠٦.

رابعا - إعادة النظر في الاحتياجات من الحيز المكتبي لمرافق المكاتب الجديدة

١١ - يستوعب مجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حاليا عددا كليا من الموظفين يبلغ ١ ٩٥٤ موظفا، منهم ١ ٠٢١ من موظفي أمانة اللجنة، و ٦٦٦ موظفا تابعين لوكالات

منظومة الأمم المتحدة و ٢٦٧ متعاقدا. ويزيد هذا العدد بمقدار ٣,٤ في المائة عن العدد المبلغ عنه في الوثيقة A/56/672. ويُقدر بأن ١٥١ من الموظفين الموجودين في المباني الحالية أو الوافدين إلى اللجنة في بعثات سيتعين نقلهم إلى المبنى الجديد لكي يتوافق معدل تخصيص الحيز المكتبي في المرافق الموجودة مع المتطلبات المعيارية المتوسطة لتوزيع الحيز المكتبي.

١٢ - وعملا بتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/59/572، الفقرة ١٠) التي أقرتها الجمعية العامة في مقررها ٥٥٥/٥٩ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، طلبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من مكاتب الأمم المتحدة في أديس أبابا التي تقع حاليا خارج مجمع اللجنة تقديم تقديرات مستكملة لاحتياجاتها من الحيز المكتبي. ويرد في الجدول ١ موجز للاحتياجات من الحيز المكتبي للوكالات والصناديق والبرامج الواقعة خارج مجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي أبدت اهتمامها بالانتقال إلى المجمع.

الجدول ١

الاحتياجات من الحيز المكتبي

	مساحة المرافق الحالية المشغولة خارج مجمع اللجنة ($م^2$)	عدد الموظفين في المرافق
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٢٥٠	٨
برنامج الأغذية العالمي	٣ ١٠٢	١٧٩
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	١٥٨	٤
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/البرنامج الإقليمي المعني بتعميم المنظور الجنساني	١٥٨	٤
المنظمة الدولية للهجرة	٣٦٩	٢٥
منظمة الأغذية والزراعة	٧٩١	٣٦
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية؛	٤٠٠	٦
صندوق النقد الدولي	٢٢٣	٨
المجموع	**٥ ٤٥١**	**٢٧٠**

١٣ - وقد أبرزت الدراسة الاستقصائية أن الحاجة إلى حيز إضافي في مجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الوقت الحاضر أشد مما كانت عليه في عام ٢٠٠١. وكان المشروع في الأصل قد حصل على الموافقة في عام ٢٠٠١ بافتراض أن ١٥٩ من موظفي منظومة الأمم المتحدة العاملين في مواقع خارجية سيتعين استيعابهم في مبنى المكاتب الجديد. وتبين الدراسة

الاستقصائية الحالية أن ٢٧٠ موظفا يتعين استيعابهم في المجمع، ويمثل ذلك زيادة قدرها ١١١ موظفا.

١٤ - وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية المجيبين على الدراسة الاستقصائية بينوا أنهم يعيشون ظروفا أمنية غير ملائمة ويشهدون افتقارا في الحيز المخصص للاجتماعات، ويعانون من انعدام حيز المكتبات أو عدم كفايته، ومن سوء حال خدمات الطعام، وانعدام المساعدة في مجال السفر وغيره من أشكال الدعم الذي يوفر عادة ضمن مجمع اللجنة. وبالتالي فإن الانتقال إلى المجمع خيار جذاب، لا سيما نظرا لأن معدلات الإيجار التجاري في أديس أبابا أعلى من المعدلات السائدة في اللجنة أو تعادلها.

١٥ - ويتضمن الجدول ٢ تحديثا للبيانات الواردة في الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام عن الاحتياجات المتوقعة من الحيِّز المكتبي (A/56/672)، ويبين الجدول الاحتياجات الكلية إلى استيعاب ٥٧٤ موظفا في المبنى الجديد، بالمقارنة إلى التقدير الأولي البالغ ٣٨٠ موظفا. وتشمل الأرقام مبلغا لتوفير حيز مؤقت، ولنمو هامشي قدره ٢٠ في المائة متوقع خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة المقبلة. ويجدر التنويه بهذا الصدد إلى أن اللجنة تتلقى بصورة مستمرة طلبات للحصول على حيز مكتبي، وورد آخر هذه الطلبات من منظمة العمل الدولية التي تطلب من اللجنة مساعدتها على إيجاد أماكن داخل مجمع اللجنة لإنشاء مكتبها الإقليمي في أديس أبابا الذي يضم ٤٦ موظفا.

الجدول ٢

الموظفون المحتاجون لحيز مكتبي

	حسب إسقاطات عام ٢٠٠١	حسب إسقاطات عام ٢٠٠٥
الموظفون الموجودون حاليا المطلوب إيجاد حيز مكتبي إضافي لهم	٨٤	١٣٣
الموظفون الموفدون مؤقتا في بعثة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	١٦	١٨
الموظفون المنتقلون إلى مجمع الوكالات والصناديق والبرامج وسائر الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة	١٥٩	٢٧٠
الموظفون المقرر نقلهم مؤقتا إلى حيز مؤقت	٥٧	٥٧
الزيادة المتوقعة بنسبة ٢٠ في المائة في عدد الموظفين الفنيين الأساسيين على مدى الفترة المقبلة التي تتراوح بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة	٦٤	٩٦
المجموع	**٣٨٠**	**٥٧٤**

١٦ - وعلى نحو ما أشير إليه في الفقرة ٩ أعلاه، بإمكان المبنى الجديد، حسب تصميمه، استيعاب ٤٢٢ موظفا، مما يمثل عجزا يقدر بـ ١٥٢ موظفا مقارنة بالاحتياجات المتوقعة التي

سبق ذكرها على نحو مفصل أعلاه. وتلبية للاحتياجات من الحيز المكتبي الخاصة بسائر الوكالات والصناديق والبرامج وغيرها من الكيانات التابعة للأمم المتحدة التي يهمها الانتقال إلى مجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وانسجاما مع مفهوم الدار المشتركة للأمم المتحدة الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٤٤، سيكون من اللازم توسعة المبنى الجديد بطابقين إضافيين. ووفقا للتصميم النهائي، بإمكان كل طابق نموذجي إضافي تبلغ مساحته ١ ٣٩٠ مترا مربعا استيعاب ما مجموعه ٩٤ موظفا.

خامسا – تقديرات التكاليف الخاصة بالمقترحات

١٧ - تبلغ التكاليف المقدرة الإجمالية للمشروع الأولي، المستندة إلى وثائق التشييد النهائية التي قدمتها شركة التصميم، ٧٠٠ ٩٩٢ ٨ دولار (بأسعار عام ٢٠٠٥)، بما في ذلك تكاليف التشييد البالغة ٦٠٠ ٦٩٧ ٦ دولار. وتبين آخر التقديرات زيادة قدرها ٩٠٠ ٢٨٠ ١ دولار مقارنة بتقديرات التكاليف الأولية البالغة قيمتها ٨٠٠ ٧٧١ ٧ دولار والتي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٥٦. ويورد الجدول ٣ مقارنة مفصلة لتكاليف المشروع، على نحو ما ورد في الميزانية الأولية لعام ٢٠٠١ وحسب تقديرات استشاريي التصاميم لعام ٢٠٠٥.

الجدول ٣

خطة التكاليف (بدولارات الولايات المتحدة)

	التكاليف التقديرية المعتمدة عام ٢٠٠١ (A/56/672)	التكاليف التقديرية استنادا إلى وثائق التشييد، عام ٢٠٠٥
تكاليف التشييد	٥٠٠ ٤٠٠ ٤	٦٠٠ ٦١٧ ٥
التصميم، الخدمات الاستشارية	٠٠٠ ٤٤٠	٧٠٠ ٦٢٦
تجهيز الموقع، الحماية من مخاطر الحريق، الشبكات المحلية/الشبكات الواسعة، الإضاءة، الأمن ، النظم السمعية	٥٠٠ ٠١٥ ١	٠٠٠ ٠٨٠ ١
محطات التشغيل وقطع الأثاث لأجل ٧٤ موظفا	٨٠٠ ٢٦٢	٨٠٠ ٢٦٢
تنسيق المشروع	٢٠٠ ٥٠٨	٢٠٠ ٥٠٨
طوارئ التشييد	٧٠٠ ٦٦٢	٤٠٠ ٨٩٧
الزيادات التضخمية، تقلب العملات	١٠٠ ٤٢٢	–
المجموع	**٨٠٠ ٧٧١ ٧**	**٧٠٠ ٩٩٢ ٨**[أ]

(أ) بما في ذلك تقدير الاعتماد المخصص لمراعاة التضخم وتقلبات العملات.

١٨ - ويمكن تفسير الزيادة المقدرة في تكاليف المشروع الأولي بالعوامل التالية:

(أ) تعزيز هياكل المبنى وأساساته نظرا للظروف الجيوتقنية غير المتوقعة، ويشمل ذلك دمج قاعدة مساحتها ٢٨٠ ١ مترا مربعا لاحتضان الهياكل الأساسية للمبنى التي يتطلبها نقل مكان المبنى إلى موقع يبعد ١٥٠ مترا تقريبا من المبنى الموجود والموقع المقترح آنفا؛

(ب) إدراج تدابير تتعلق بالأمن والسلامة مثل تركيب زجاج الواجهة؛

(ج) اختلافات في برامترات التقدير. فقد اعتمدت شركة التصميم في تقديراتها على متوسط تكاليف التشييد الدولية، أخذا بعين الاعتبار الرقم القياسي المركب المقدر بنسبة ١٣,٥ في المائة فيما يخص معدلات التضخم وتقلبات العملات وبدل النفقات العامة والأرباح الذي تبلغ نسبته ١٥ في المائة، بينما استندت التقديرات الأصلية في الوثيقة A/56/672 إلى متوسط معدلات التشييد في أديس أبابا لعام ٢٠٠١، الذي يشتمل على نسبة ١٠ في المائة فقط فيما يخص بدل النفقات العامة والأرباح ونسبة ١٣,٥ في المائة فيما يخص تسوية التضخم وتقلب العملات؛

(د) تصاعد التكاليف نظرا للتأخيرات الحاصلة في تنفيذ المشروع.

١٩ - وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن التكاليف المقترنة بنظم مراقبة الدخول المطلوبة في المبنى الجديد استبعدت في التقديرات الواردة أعلاه، وذلك بغرض كفالة الإدماج التام لهذه الأنظمة مع الأنظمة الجاري تحديدها حاليا بالنسبة للمباني الموجودة الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا في سياق المشروع الجاري لمراقبة الدخول على نطاق الأمانة العامة برمتها الذي تعده حاليا إدارة شؤون السلامة والأمن. وستدرج احتياجات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يخص المبنى الجديد، التي تقدر في المرحلة الراهنة بمبلغ ٣٠٠ ٤١٧ دولار، ضمن الاحتياجات الإجمالية من الموارد من أجل مشروع مراقبة الدخول المقرر تقديمه للجمعية العامة في الجزء المستأنف من دورتها الستين. وعلاوة على ذلك، فإن تكاليف شبكة المعلومات والتكنولوجيا ومعدات الهاتف، التي بلغت حسب تقديرات مؤقتة ٠٠٠ ١٠٠ ١ دولار، استبعدت كذلك من التقديرات الواردة أعلاه في المرحلة الراهنة، وذلك بغرض كفالة انسجام النظم على نطاق المنظمة بأسرها، ويشمل ذلك إدماج نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام مراقبة الدخول المذكور أعلاه. وستدرج احتياجات المبنى الجديد من الموارد فيما يخص الشبكة والاتصالات السلكية واللاسلكية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار الباب ٣٣ المعنون ''التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية''.

٢٠ - وفيما يخص بناء الطابقين الإضافيين، قدر استشاريو التصاميم تكاليف الحيز المكتبي الإضافي بمبلغ ٦٠٠ ٣٩٠ ٢ دولار استنادا إلى البرامترات ذاتها المستخدمة بالنسبة للهيكل الأصلي الذي يتكون من أربعة طوابق، وشملت تقديراتهم مبلغ ٠٠٠ ٨٧١ ١ دولار بالنسبة للتشييد ومبلغ ٠٠٠ ١٤٨ دولار للتصميم ومبلغ ٣٠٠ ٧٣ دولار بالنسبة لتجهيز الموقع ونُظم السلامة ومبلغ ٠٠٠ ١٠٢ دولار لتنسيق المشروع ومبلغ ٣٠٠ ١٩٦ دولار تحسبا للطوارئ المتعلقة بالتشييد. وأخذ بالفعل الرسم النهائي للبناء والمواصفات التقنية في الحسبان الحاجة المحتملة إلى توسيع المبنى. ويمكن لأساسات المبنى، بشكلها المعزز في التصميم الأخير، أن تتحمل الطابقين الإضافيين.

٢١ - وتجدر الإشارة إلى أنه فيما تتصل الحاجة الأساسية إلى بناء الطابقين الإضافيين بتنفيذ مفهوم الدار المشتركة للأمم المتحدة، سيولد الحيز المكتبي الإضافي إيرادات إضافية للإيجار في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نظرا لانتقال مكاتب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي ما زالت مقارها في أديس أبابا والموجودة خارج مكاتب الأمم المتحدة إلى ذلك الحيز المكتبي على النحو المذكور بالتفصيل في الجدول ١. وكما ورد بالتفصيل في الفقرة ١٦ أعلاه، يمكن لهذين الطابقين الإضافيين استيعاب ١٨٨ موظفا. وستبلغ إيرادات الإيجار في هذه الحالة ٠٠٠ ٢٩٥ دولار سنويا، استنادا إلى معدل الإيجار الحالي الذي يقدر بـ ١٠٦ دولارات للمتر المربع في السنة (باستثناء عنصر استرداد تكاليف خدمات الصيانة).

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٢٢ - نظرا للتأخيرات الحاصلة خلال المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع، المتعلقة بالحاجة إلى إعادة فتح باب المناقصات لخدمات التصميم والتفاوض بشأن التوسع في الأرض المخصصة لمجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع حكومة البلد المضيف وإعادة تحديد مكان المبنى في الموقع الجديد لأسباب أمنية وإعادة تصميم هيكل المبنى على إثر الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير الجيوتقني، تأخر المشروع في الوقت الراهن عن موعد إنجازه الأولي بقرابة ٢٤ شهرا. ويتوقع الآن أن تتم عملية المناقصة وتحديد المقاول بحلول آذار/مارس ٢٠٠٦، على أن يشرع في البناء في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وعلى أن يكون تاريخ الانتهاء في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وفي حال موافقة الأمانة العامة على مقترح توسيع المبنى بطابقين إضافيين، سيتوخى الانتهاء من البناء في تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٢٣ - ويتيح التأخير في تنفيذ المشروع للمنظمة فرصة لتنقيح احتياجاتها الأصلية والاستجابة للحاجات الملحة إلى حيز مكتبي إضافي نظرا لتجاوز عدد الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في أديس أبابا الذين أبدوا رغبتهم في الانتقال إلى مجمع اللجنة الاقتصادية

لأفريقيا العدد المتوقع بداية حسبما ورد في الدراسة الاستقصائية التي أجرتها اللجنة سنة ٢٠٠٥. ويوصى بأن يتزامن إنجاز الطابقين الإضافيين مع بناء المشروع الموافق عليه أصلا، فذلك هو الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة بالنسبة للمنظمة. وفي حال الاضطلاع ببناء الطابقين الإضافيين في مرحلة لاحقة، ستنشأ عن ذلك تكاليف إدارية إضافية تتعلق بطلب عروض للمناقصة فيما يخص الطابقين الإضافيين وباستئجار فريق إدارة الإنشاءات وبالتعبئة والتسريح وبالسلامة وبحماية الطوابق المنجزة وبالقيود الأمنية إضافة إلى تكاليف أخرى ناجمة عن الحاجة إلى نقل الموظفين من الطابق العلوي إلى حيز مكتبي بديل مؤقت. وذلك سيزيد على الأرجح من التكاليف المقدرة الإجمالية للطابقين الإضافيين.

٢٤ - وبذلك يطلب من الجمعية العامة أن:

(أ) تأذن بتوسيع المبنى الجديد للمكاتب بمقدار طابقين لتصبح قدرته الاستيعابية الإجمالية ٥٥٠ ٩ مترا مربعا وتأذن بالتكاليف الإضافية المقدرة التي يبلغ مجموعها في المرحلة الراهنة ٥٠٠ ٦٧١ ٣ دولار، بما فيها التكاليف الإضافية المتعلقة بالمشروع الأصلي والبالغة قيمتها ٩٠٠ ٢٨٠ ١ دولار وتكاليف بناء الطابقين الإضافيين البالغة ٦٠٠ ٣٩٠ ٢ دولار؛

(ب) تعتمد نهجا تدريجيا تم اقتراحه لتمويل الاحتياجات الأخرى للمبنى الجديد فيما يتعلق بنظم مراقبة الدخول وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على نحو ما ورد مفصلا في الفقرة ١٩ أعلاه؛

(ج) توافق على تخصيص اعتماد إضافي للمشروع يبلغ ٥٠٠ ٦٧١ ٣ دولار في إطار الباب ٣٢، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، على أن تمول بموجب أحكام القرار ٢١١/٤٢ التي تنظم استخدام وتشغيل صندوق الطوارئ، ولا سيما الفقرة (ب) '٢' من الجزء ألف من مرفق ذلك القرار.